الجرائم الأسرية المنتشرة في المجتمع الكويتي- تحليل مضمون لصحيفة القبس

أ/ فهد مجبل المطيري(*)

المخلص:

هدف البحث إلي الكشف عن أهم الجرائم الأسرية المنتشرة في المجتمع الكويتي. قام الباحث باستخدام منهج تحليل مضمون الإحصاءات الجنائية المنشورة حول الجريمة في الكويت، التقارير الاحصاءية الصادرة من وزارة العدل الكويتية في عام ٢٠٢٢، وكذلك تحليل مضمون الجرائم الأسرية المنشورة في صحيفة القبس الكويتية خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٢٢ حتى ديسمبر ٢٠٢٣م، كما استعانت الدراسة ايضا بأداة دليل تحليل المضمون لتحليل مضمون الجرائم الأسرية المنشورة في صحيفة القبس الكويتية، وأوضح تحليل الإحصائيات الجنائية الكويتية أن مستوى الجريمة (الجنليات والجنح والمخالفات) في المجتمع الكويتي في ازدياد طبقا لما نشرته احصاءات وزارة العدل الكويتية، حيث وصل عدد الجنايات عام ٢٠٢٢ إلى ١٠٩٥٩ جريمة ومن ضمنها الجرائم الأسرية. كما كشف تحليل مضمون الجرائم الأسرية المنشورة عن وقوع عدد (٢٤) جريمة أسرية تم نشرها خلال تلك الفترة بالصحيفة، وقع منها (٨) جرائم في العاصمة، و (٧) جرائم في الفروانية، و(٤) في الجهراء، و(٣) في الأحمدي، و(١) مبارك الكبير، و(١) في حولي، مما يشير إلى أن أكبر تجمع لحدوث الجرائم الأسرية كان في العاصمة والفروانية كما أن الجرائم الأسرية وقعت في جميع مناطق الكويت، أما من حيث أنواع الجرائم الأسرية التي تم النشر عنها في صحيفة القبس فتبين أن ما يقارب من نصف تلك الجرائم كانت لجرائم القتل والشروع فيه، يلي ذلك جرائم العنف والشجار، ثم جرائم الانتحار لأسباب عائلية، وجرائم الاغتصاب وهتك العرض، ثم السرقة.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، الجرائم الأسرية، الأسرة، المجتمع.

Abestract

The research aimed to uncover the most important family crimes prevalent in Kuwaiti society. The researcher used the method of analyzing the content of criminal statistics published about crime in Kuwait, the statistical reports issued by the Kuwaiti Ministry of Justice in 2022, as well as analyzing the content of family crimes published in the Kuwaiti newspaper Al-Qabas during the period from November 2022 until December 2023 AD. The study also used an evidence tool. Content analysis: To analyze the content of family crimes published in the Kuwaiti newspaper Al-Qabas, and the analysis of Kuwaiti criminal statistics showed that the level of crime (felonies, misdemeanors, and violations) in Kuwaiti society is increasing, according to statistics published by the Kuwaiti Ministry of Justice, as the number of felonies in 2022 reached 10,959 crimes, including crimes. Family. An analysis of the content of the published family crimes also revealed that a number of (24) family crimes were published during that period in the newspaper, of which (8) crimes occurred in the capital, (7) crimes in Farwaniya, (4) in Jahra, and (3) In Al-Ahmadi, (1) Mubarak Al-Kabeer, and (1) in Hawalli, which indicates that the largest concentration of family crimes occurred in the capital and Farwaniya, and that family crimes occurred in all regions of Kuwait, as for the types of family crimes that were published. In Al-Qabas newspaper, it was found that nearly half of these crimes were murders and attempted murders, followed by crimes of violence and quarrels, then suicide crimes for family reasons, rape crimes and indecent assault, then theft.

Keywords: crime, family crimes, family, society.

(*) باحث ماجستير بقسم علم الاجتماع – كلية الآداب جامعة أسيوط

أولاً- مشكلة البحث:

تبرز أهمية العولمل الاجتماعية والاقتصـــادية في للدافع إلى ارتكاب الجريمة من أن المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي تولي أهمية خاصـــة للوقلية من الجريمة بقدر الأهمية التي توليها للجانب العلاجي ويتمثل الجانب الوقائي عادة في توفير الظروف الاجتماعية والاقتصـادية والسياسية الملائمة والتي تشجع الفرد على الإبداع والابتكار وتبعده عن مهاوي الرذيلة والجريمة (الخشاب، ٢٠١٠).

والجريمة ظاهرة اجتماعية وخلقية وســياســية واقتصـــادية قبل أن تكون حالة قانونية. وانطلاقًا من هذا المفهوم نرى أنها عبارة عن تعبير للموازنة بين صـــراع القيم الاجتماعية والضـــغوط المختلفة من قبل المجتمع. فالإجرام نتيجة لحالة الصـــراع بين الفرد والمجتمع. وقد كان مفهوم الجريمة قديماً يعزى إلى نفس المجرم الشـريرة وان الانتقام هو الأسـاس في رد فعل السلوك الإجرامي (عبد الله، ٢٠١١).

للعولمل الاجتماعية علاقة وثيقة في ارتكاب وحدوث الجريمة حيث تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين تميزه عن غيره فيخرج منها تبعا لذلك سائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وغيره من سواء الناس والظروف الاجتماعية هنا تقتصر مجموعة من العلاقات التي تنشـــأ بين الشـــخص وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطا وثيقا وترتبط حياته بحياتهم لفترة طويلة من الزمن وهؤلاء هم أفراد أسـرته ومجتمعه ومدرسـته والأصـحاب والأصـدقاء الذين يختارهم (الغطريفي، ٢٠٠٦)، وقد دلت التجارب قديما وحديثا على أن سـلوك الفرد يتأثر إلى حد بعيد بســـلوك من حوله وبالأخص المقربين إليه ولما كانت الجريمة ســـلوكا يدينه للقانون فان أقدم الفرد عليه أو إحجامه عنه مردود في جانب كبير منه إلى طبيعة الظروف الاجتماعية التي تميز مجتمعه الصغير عن غيره من المجتمعات سواه (خموين، ٢٠٢١).

ومن الظواهر الاجتماعية التي تؤدي دوراً كبيراً في دفع الفرد إلى ممارســة الجريمة هي ظاهرة الجريمة الأسرية أو الجريمة داخل نطاق الأسرة، ولما للأسرة والترابط السري من أهمية كبيرة في اســتقرار المجتمع، ســتكون هذه الدراســة للتعرف على المتغيرات الاجتماعية المحددة للجرائم الأسرية بالمجتمع الكويتي.

تعد إحصـــاءات الجريمة ركيزة أســاســية في محاولة فهم ظاهرة الجريمة، والتعرف على مختلف جوانبها. فمن خلالها يمكن التعرف على مدى انتشـــار الجريمة، وأنواعها، ومعدلاتها، وتوزيعها بين المناطق المختلفة في المجتمع، فضـــلاً عن كشـــفها لخصـــائص الأشـــخاص الذين يرتكبونها.

ولكن؛ هناك الكثير من الصعوبات المرتبطة بإحصاءات الجريمة، وأهمها: أن الإحصاءات الخاصة بالسلوك الإجرامي في كل مجتمع من المجتمعات، ما هي إلا تلك الأفعال التي تصل إلى علم رجال الشـــرطة (الجرائم المعلنة)، رغم أن هناك عدداً من الجرائم التي لا يتم اكتشـــافها أو التبليغ عنها، وهو ما يشـار إليه (بالجرائم غير المنظورة). ولذلك، فإن هذه الإحصـاءات لا تعبر

غالباً عن الأرقام الحقيقية للجرائم المرتكبة، لأن نسبة كبيرة منها لا يبلغ أمرها إلى السلطات المختصة أصلاً، كما أن الجناة يفلتون من العقاب في كثير منها(شفيق: ١٩٩٤، ٢٧).

وعرفت الأسرة الكويتية كغيرها من الأسر في المجتمعات الأخرى جملة من التغيرات على كل الأصعدة من حيث حجمها وأدوار الأفراد فيها ومكانتهم إضافة إلى العلاقات بينهم وانحلالها وتفككها ومقارنة مع الأسرة التقليدية حيث أن هذه التغيرات السريعة الطارئة على الأسرة الكويتية كانت لها تأثيرات على سلوكيات أفرادها.

وتعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية، فهي التي تكسب الأولاد المعايير العامة التي تفرضها أنماط الثقافة السائدة في المجتمع، وتكسبهم المعايير الخاصة بالأسرة التي تفرضها عليه، كما تكسبهم جميع الأنماط السلوكية الجيدة والسيئة، وهي التي تعلمهم طريقة التكيف أو سوء التكيف، وكذلك الخبرات والمهارات التي تتم إما عن طريق التعليم المباشر، وإما عن طريق التقليد والمحاكاة. كما أن الأسرة تقوم بدور الوسيط في نقل الثقافة عن طريق انتقاء واختيار ما هو مناسب وضروري، ثم" إنها تفسر وتوضح ما تنقله وأخيراً فإنها تقوم بوظيفة تقييم ما تنقله وتقدمه لأولادها (الجوهري: ٢٠٠١، ٣٥).

يعد الوسط الاجتماعي الأسري من العوامل المهمة التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة، فالاختلالات التي تشهدها الأسرة من انشقاقات في وظائفها جعلت منها دافع قوي لأفرادها في تبني السلوك الإجرامي، ومن هذه الاختلالات نجد التنشئة الخاطئة التي يتبعها الوالدين في تربية أبنائهم، بالإضافة إلى الاضطرابات الأسرية المتعددة من تفكك، وطلاق، وعنف أو غياب أحد الوالدين أو كلاهما، وكذا لا ننسى دور الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها الأسرة من فقر، وبطالة، وتدني المستوى المعيشي والتعليمي باعتبارها من العوامل الرئيسية في ارتكاب الجريمة، ولا ننسى جهل الأهل وانشغالهم عن أبنائهم وتخليهم عن بعض المهام التي أصبح لوسائل الإعلام الدور الكبير في تلبيتها، وعلى ذلك بات من الضروري التصدي للموجة المتنامية من الجرائم، من خلال العمل على مكافحتها والحد من تغلغلها في المجتمعات الآمنة، ولا يتأتى هذا إلاّ من خلال العمل على الوقلية من الجريمة قبل ظهورها على أرض الواقع بتكاثف جميع الجهود من جميع أفراد الأسرة، وتربويين ومستشارين و قضاة (خموين، ٢٠٢١).

ترجع أهمية الأسرة إلى ما تحتله من مكانه وأهمية في المجتمع الإنساني ومن تواجدها منذ بدء حياة الإنسان على الأرض واستمرارها على مر التاريخ والعصور، وزاد الاهتمام بدراسة الأسرة للاعتقاد بأن النموذج الأساسي لتكوين شخصية الفرد يتشكل خلال السنوات الأولى من حياة الفرد، والأسرة هي الأولي في ذلك، إذ إن للأسرة نفوذ واسع على أفرادها، فهي أول منظمة اجتماعية تتلقى الفرد، وتوفر له الرعاية والغذاء وكل متطلبات التنشئة الاجتماعية، فهو داخل هذه المنظمة يتشرب قواعدها التنظيمية ويخضع لعاداتها وأعرافها وتقاليدها، ويتفاعل مع بقية أفرادها تفاعلاً مباشراً، وتعتبر الأسرة حجر الزاوية في البناء الاجتماعي، باعتبارها نقطة الارتكاز التي ترتكز عليها بقية منظمات المجتمع الاجتماعية الأخرى، ذلك أن الأسرة كنظام اجتماعي إذا

صلحت يصُلح بِصلاحِها بقية النظم الاجتماعية الأخرى، وإذا فَسدت فَسد بفسادها كُلُ النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع.ولكن في ظل تشكل العديد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية قد ينتج عنها العديد من الجرائم في المجتمع وخاصة الجرائم الأسرية.

وتعد الأسرة الخلية الأولى التي يبدأ فيها الفرد حياته ويقضي فيها معظم وقته، ولها دور حاسم في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه وتحديد مستقبله، كما تعتبر الوسط الوحيد الذي لا يملك الفرد فيه خياراً، لأن تأثيرها على الفرد واقع مفروض لا محالة، وقد كانت الأسرة محل دراسة من قبل علماء الإجرام خاصة ما تعلق منها بالدور السلبي الذي تؤديه في تكوين الشخصية الإجرامية للحدث والعوامل التي من شأنها تدفعه إلى ارتكاب الجرائم الأسرية في ظل الاختلالات والتصدعات التي تكون داخل الأسرة خاصة ما تعلق منها بالأسباب الداخلية أو الخارجية، والتي مهدت إلى ظهور علم الوقاية من الجريمة الذي يحث في الدور الإيجابي للأسرة التي تؤثر به على أفرادها عن طريق اتباع تدابير وأساليب وقائية تهدف بواسطته إلى بقاء الأسرة مترابطة ومتماسكة تمع أفرادها من ارتكاب مثل هذه الجرائم (بن عون: ٢٠١٧، ١٤١-١٥٩).

إنَّ الأسرة لها دوراً هاماً في علاج الانحرافات التي يتعرض لها الشباب في ظل التبعية الثقافية والفكرية في النظام العالمي الجديد، حيث تظهر هذه الانحرلفات في النزعة العدوانية والتطرف الديني، والغش والمجاهرة بالمعاصي وإدمان المخدرات والانحرافات الجنسية مع عقوق الوالدين وعقوق الوطن، وعلاج ذلك يكمن في الأسرة من خلال تعليم الشباب التدين والقيم والفضائل الإسلامية كحب الخير والتقوي والعمل الصالح، وتربية الضمير الديني لمعرفة الحلال من الحرام، والالتزام في أداء العبادات، وذلك كله من خلال القدوة الصالحة والتوجيه السليم من ناحية الوالدين. من هنا برزت فكرة الدراسة لدى الباحث للتعرف على الجرائم الأسرية المنتشرة في المجتمع الكويتي.

من هنا برزت فكرة الدراسة لدى الباحث في الوقوف على الجرائم الأسرية المنتشرة في المجتمع الكويتي. وحدد الباحث مشكلة دراسته الراهنة في الاجابة على تساؤل رئيسي مؤداه وهو: رصد الجرائم الأسرية المنتشرة في المجتمع الكويتي؟

ثانيًا- أهمية البحث:

١-التوعية بالتأثير السلبي للجرائم الأسرية على الأسرة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، وما له من تأثيرات غاية في الخطورة على الأسرة واستقرارها.

٢- أهمية وخطورة الموضوع الذي تطرحه الدراسة الراهنة، وهو رصد الجرائم الأسرية المنتشرة في المجتمع الكويتي، لما يمكن أن يترتب عليه من تداعيات غاية في الأهمية بالنسبة للمجتمع.

٣- اهتمامها-بإبراز الجرائم الأسرية المنتشرة في المجتمع الكويتي، والتي أغفلت عنه العديد من الدراسات.

٤- ما برز من تحليل التراث النظري والدراسات السابقة من أوجه النقص والثغرات حول دراسة الجرائم الأسرية المنتشرة في المجتمع الكويتي.

٥- إن النتائج التي سيخلص إليها هذا البحث ستكون غاية في الأهمية من حيث المساهمة في إظهار

الجرائم الأسرية المنتشرة في المجتمع الكويتي.

٦- أهمية الموضوع محل الدراسة في المرحلة الراهنة، تلك المرحلة التي تموج بمختلف التغييرات الاجتماعية والثقافية التي لعبت فيها التحولات التكنولوجية دوراً حيوياً في التأثير علي الأسرة.

٧- توجيه نظر المسئولين بالمؤسسات والقطاعات في دولة الكويت إلى الاهتمام بالجرائم الأسرية المنتشرة في المجتمع الكويتي ، وإظهار ما تحدثه الجرائم الأسرية في الأسرة والمجتمع من مشكلات أسرية.

٨- تأتي هذه الدراسة كإضافة جديدة لسد إلى حد ما النقص في البحوث والدراسات الخاصة بدراسة الجرائم الأسرية المنتشرة في المجتمع الكويتي.

٩- فيما أكدت عليه الدراسات السابقة من أنتشار الجرائم الأسرية التي أصابت المجتمع الكويتي وتزايدها في الآونة الأخيرة مما دفع الباحثان الي إجراء هذه الدراسة.

ثالثًا- اهداف البحث:

تمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في الوقوف علي حجم ونوعية الجرائم الأسرية المنتشرة بالمجتمع الكويتي المعاصر.

رابعًا- تساؤلات البحث:

يحاول البحث الراهن الإجابة على تساؤل رئيس مؤداه: رصد حجم ونوعية الجرائم الأسرية المنتشرة بالمجتمع الكويتي المعاصر.

خامسًا- مفاهيم البحث:

١- مفهوم الجرائم الأسرية:

الجريمة الأسرية من وجهة النظر الاجتماعية جميع أنماط السلوك المضادة للمجتمع والتي تضر بالمصلحة الاجتماعية والناتجة عن خلل في وسائل الضبط الاجتماعي التي تحكم معايير السلوك الاجتماعي والتي تشمل مجموعة من الأفعال الإجرامية داخل الأسرة الخارجة عن القيم والمعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب (القهوجي، ٢٠١٧).

وتعد الجرائم الأسرية ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك في العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي داخل نطاق الأسرة وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة أفراد الأسرة وحياتهم الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء. (الحسن، ٢٠٠١).

يعرف الباحث الجرائم الأسرية إجرائيًا بأنها أي سلوك أجرامي يحدث في محيط الأسرة كجرينة قتل الزوجة لزوجها أو قتل الزوج لزوجتة أو الجرائم الخاصة بالشرف أو جرائم تعاطي المخدرات وأدمانها لاي فرد من أفراد الأسرة، وجرائم العنف ضد الزوجة أو ضد الأبناء والتحرش اللفظي ....وغيرها.

٢- مفهوم الأسرة:

ولقد قدم بعض علماء الاجتماع تعريفًا تقليديًا للأسرة على أنها ذكر وأنثى تزوجا، أو هي مجموعة من الأقارب البالغين يتعاونون ويتقاسمون المجهود من خلال وثائق زواج تسمح لهم بمزاولة الجنس، ويربون الأطفال ويتشاركون مكانًا واحدًا (Bryan Strong, et al, 1983,6).

وتلعب الأسرة دوراً أساسياً في تكوين الشخصية الاجتماعية للفرد، فهي عملية تفاعل اجتماعي يتم عن طريقها تعديل سلوك الشخص بحيث يتفق مع سلوك الجماعة التي ينتمي إليها، وتعد الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل، وهي الجماعة الأولية التي تتميز فيها العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بالمواجهة، وهي الوعاء الأول الذي ينمو فيه أنماط التنشئة الاجتماعية، وتعد عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة من أخطر العمليات شأناً في حياة الفرد (شريف، ٢٠٠٢: ١٦-١٧).

وتعرف الأسرة بأنها الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية مثل حب البقاء والحياة، وممارسة الغريزة الجنسية، و الشعور بالعواطف (الخشاب، ٢٠٠٦: ١٥)، ويعرفها محمد عاطف غيث بأنها جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة (تتم بينها رابطة زواجية معترف بها) ولأبنائهما، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة هي إشباع الحاجات العاطفية، وإقامة العلاقات الجنسية، وتهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء (غيث، ٢٠٠٦، ١٧٦).

ورغم اقتناع علماء الاجتماع بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي، إلا أن المفهوم مازال من أكثر المفاهيم المائعة في تعريفها لديهم(الجوهري، ١٩٨٤، ١٩) ، فالأسرة من الناحية اللغوية كما ورد في لسان العرب تعنى أسرة الرجل، بمعنى عشيرته ورهطه الأدنى؛ لأنه يتقوى بهم، والأسرة بمعنى عشيرة الرجل، أو أهل بيته(منصور، الشربيني، ٢٠٠٠، ١٥).

ويعرف جون فيرانت الأسرة بأنها المؤسسة الاجتماعية التي تربط بين الناس معاً عن طريق للدم، أو الزواج، أو القانون، أو المعايير الاجتماعية(Joan Ferrante,2011,378).ويرى ماكيونيس وبلومر أن الأسرة مؤسسة اجتماعية وجدت في جميع المجتمعات، وتتكون من مجموعة من الأفراد المتعاونين، ويشرفون على تربية الأطفال(John J. Macionis and Ken Plummer,2008,580).

ويشير إليها البعض على أنها شبكة مترابطة من البشر يتشاركون حياتهم لفترات طويلة من الزمن مقيدين بواسطة علاقات من زواج، ودم، وقانون، وعهد، وشرع، أو خلافه، الذين يعتبرون كأسرة، وهم يتشاركون تاريخاً ذا معنى، وهم يتوقعون مستقبلًا من الفعالية في العلاقات(Kathlenn M. Galvinm carmal,2008,6).

كما تعرف الأسرة بأنها "مجموعة من العلاقات الدائمة والمتشابكة بين أشخاص يشغلون مكانات اجتماعية اكتسبوها من خلال الزواج والإنجاب"(نخبة من المتخصصين، ٢٠٠٨، ٢٠).

ويعرف الباحث الأسرة إجرائيًا في دراسته الراهنة: بأنهاجماعة اجتماعية بيولوجية يقرها المجتمع الكويتي وتتكون من رجل وامرأة وأبنائهما، الذين يقيمون في سكن عائلي واحد، وتقوم بالعديد من الوظائف التي من أهمها التنشئة الاجتماعية للأبناء، ويعيشون في مجتمع الدراسة ونتيجة للعولمل الاجتماعية والاقتصادية المختلفةقد يؤثر علي استقرارها وحدوث الجرائم الأسرية بين أفرادها.

سادساً- الإجراءات المنهجية:

١- **منهج البحث:** منهج تحليل المضمون، وتم استخدامه لتحليل مضمون الاحصاءات الجنائية المنشورة حول الجريمة في الكويت، التقرير الاحصائي السنوي لوزارة العدل الكويتية في عام ٢٠٢٢، وكذلك تحليل مضمون الجرائم الأسرية المنشورة في صحيفة القبس الكويتية في الفترة من نوفمبر ٢٠٢٢ حتى ديسمبر ٢٠٢٣.

٢- أدوات الدراسة:

كما استعان الباحث بأداة دليل تحليل المضمون والتي صممها لتفي بالغرض وتحقق أحد أهداف الدراسة وهو التعرف على درجة انتشار الجرائم الأسرية في المجتمع الكويتي.

سابعاً-مناقشة نتائج الدراسة المرتبطة بنوعية الجرائم الأسرية المنتشرة بالمجتمع الكويتي:

ينص هدف الدراسة الراهنة على الوقوف على نوعية وحجم الجرائم الأسرية المنتشرة في المجتمع الكويتي المعاصر، وقد حاول الباحث أن يحقق من هذا الهدف من خلال طريقين، الطريق الأول من خلال تحليل الاحصاءات الصادرة عن وزارة العدل الكويتية، والطريقة الثانية من خلال تحليل بعض ما نشر حول الجرائم الأسرية في السنة الماضية بجريدة الحوادث ، وفيما يلي يتناول الباحث النتائج المرتبطة بكل طريقة كما يلي:

أ- نوعية الجرائم الأسرية المنتشرة بالكويت وفقًا لإحصاءات الجريمة الكويتية:

تعد إحصاءات الجريمة ركيزة أساسية في محاولة فهم ظاهرة الجريمة، والتعرف على مختلف جوانبها. فمن خلالها يمكن التعرف على مدى انتشار الجريمة، وأنواعها، ومعدلاتها، وتوزيعها بين المناطق المختلفة في المجتمع، فضلاً عن كشفها لخصائص الأشخاص الذين يرتكبونها. وتصدر وزارة العدل كتاب احصائي سنوي حول الجريمة في المجتمع الكويتي ووفقاً لآخر الاحصاءات يعرض الباحث للقضايا التي عرضت على النيابة العامة خلال أعوام ٢٠٢٠: ٢٠٢٢، كما يلي:

جدول رقم (١) عدد القضايا الواردة إلى النيابة العامة خلال أعوام ٢٠٢٠ : ٢٠٢٢

م	القضايا الواردة	٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	جنايات	٥٤٧٣	٣٢	٦٣١٨	٢٨.٥	١٠٩٥٩	٣١.٩
٢	جنح تجارة	٦١٣٦	٣٥.٩	٦٨٤١	٣٠.٧	٩٨٢٩	٢٨.٦
٣	جنح شيكات	١٧٥٠	١٠.٣	١٨٦٤	٨.٤	٢٣٦٢	٦.٩
٤	جنح أحداث	٩٩٣	٥.٨	٢٥٣٢	١١.٥	٣٨٧٥	١١.٣
٥	مدمن مخدرات	٦٢٥	٣.٧	٧٥٠	٣.٤	٩٤٩	٢.٨
٦	تقنية معلومات	١٨٦٥	١٠.٩	٢١٨٩	٩.٩	٢٨١٤	٨.٢
٧	قضايا البيئة	٢٣٣	١.٤	١٦٧٤	٧.٦	٣٥٨٥	١٠.٣
	الإجمالي	١٧٠٧٥	٪١٠٠	٢٢١٦٨	٪١٠٠	٣٤٣٧٣	٪١٠٠

المصدر: (وزارة العدل الكويتية، ٢٠٢٢، ٢٤٤)

وتشير بيانات الجدول السابق رقم (١٠) الذي يوضح احصاءات عدد القضايا الواردة للنيابة العامة الكويتية خلال أعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ إلى ارتفاع جملة القضايا في عام ٢٠٢٢ عن الأعوام السابقة له، بما يعني أن معدل الجريمة في المجتمع الكويتي في ازدياد باستمرار، حيث وصل عدد القضايا المعروضة على النيابة العام عام ٢٠٢٠ إلى ١٧٠٧٥ قضية، ثم ارتفعت إلى ٢٢١٦٨ عام ٢٠٢١ ووصلت إلى ٣٤٣٧٣ عام ٢٠٢٢م.

والجنليات التي عرضت على النيلبة العلمة بلغ عددها عام ٢٠٢٠ حوالي ٥٤٧٣ جناية وازدادت عام ٢٠٢١ إلى ٦٣١٨ جناية ووصلت عام ٢٠٢٢ إلى ١٠٩٥٩ جناية. وجنح الأحداث كذلك زادت من ٩٩٣ جنحه عام ٢٠٢٠ إلى ٢٥٣٢ جنحه عام ٢٠٢١ ووصلت إلى ٣٨٧٥ جنحه عام ٢٠٢٢، والجرائم المرتبطة بتقنية المعلومات أي تلك المرتبطة بالأنترنت والحاسب الآلي وصل عددها عام ٢٠٢٠ إلى ١٨٦٥ وزادة عام ٢٠٢١ إلى ٣١٨٩ ووصلت عام ٢٠٢٢ إلى ٢٨١٤.

ومن خلال تلك النتائج يتضح أن مستوى الجريمة (الجنايات والجنح والمخالفات) في المجتمع الكويتي في ازدياد طبقا لما نشرته احصاءات وزارة العدل الكويتية، ولمزيد من التوضيح حول مستوى الجريمة في المجتمع الكويتي يعرض الباحث لتوزيع الجنايات على حسب السنوات الثلاث التي تمت دراستها، حيث يتضح لنا ما يشتمل عليه الجدول التالي:

جدول رقم (٢) عدد قضايا الجنايات خلال أعوام ٢٠٢٠ : ٢٠٢٢

	أنواع قضايا الجنايات	٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	القتل والاعتداء على النفس	٤٦٥	٨.٥	٤٩٨	٧.٨	٩٠٧	٨.٢
٢	الخطف والقبض والحجز	٢٠٢	٣.٧	٢٥٢	٣.٩	٣٨٣	٣.٥
٣	الاعتداء على العرض والسمعة	١٩١	٣.٥	٢٠٤	٣.٢	٣٦٣	٣.٣
٤	الاعتداء على المال	١٢٥٩	٢٣	١٣٠٤	٢٠.٦	١٨٢٣	١٦.٦
٥	البنوك	١٠٩٩	٢٠	١١٤٥	١٨.١	٣٦٨٠	٣٣.٦
٦	المخدرات والمؤثرات العقلية	١٨٢٠	٣٣.٣	٢٣٨٢	٣٧.٧	٢٧١٦	٢٤.٨
٧	جنايات أخرى	٤٣٧	٨	٥٣٣	٨.٤	١٠٨٧	١٠
	الاجمالي	٥٤٧٣	٪١٠٠	٦٣١٨	٪١٠٠	١٠٩٥٩	٪١٠٠

المصدر: (وزارة العدل الكويتية، ٢٠٢٢، ٢٤٨)

تدل الإحصاءات، المشار إليها في الجدول السابق رقم (١١) على زيادة جرائم الجنايات في المجتمع الكويتي حيث وصل عددها عام ٢٠٢٢ إلى ١٠٩٥٩ جريمة وصلت إلى النيابة العامة الكويتية، وقد تنوعت هذه الجنايات حيث جاء في مقدمة هذه الجنايات البنوك والشيكات بدون الرصيد حيث بلغ عددها ٣٦٨٠ جناية بنية ٣٣.٦٪ من جملة الجنايات التي عرضت على النيلبة العلمة الكويتية، يلي ذلك جنليات المخدرات والمؤثرات العقلية حيث بلغ عددها ٢٧١٦

جناية بنسبة ٢٨.٨٪، يلي ذلك جنايات الاعتداء على المال حيث بلغ عددها ١٨٢٣ جناية بنسبة ١٦.٦٪، ثم جنايات القتل والاعتداء على النفس حيث بلغ عددها ٩٠٧ جناية بنسبة ٨.٢٪، ثم جنايات الخطف والحجز حيث بلغ عددها ٣٨٣ جناية بنسبة ٣.٥٪، وأخيراً جنايات الاعتداء على العرض والسمعة حيث بلغ عددها ٣٦٣ جناية بنسبة ٣.٣٪ من جملة الجنايات المعروضة على النيابة العامة خلال عام ٢٠٢٢.

كما يلاحظ على بيانات الجدول السابق أن جميع أنواع الجنايات كانت في ازدياد حيث نجد أن عام ٢٠٢٢ به أكبر عدد من الجنايات مقارنة مع عام ٢٠٢٠ و عام ٢٠٢١.

نستنتج مما سبق، أن الاحصاءات الجنائية المشار إليها سابقاً تدل على أن إدارة الاحصاء في وزارة العدل الكويتية لم تفرد للجرائم الأسرية قسم خاص من الاحصاءات الجنائية بل جمعته مع غيره من الجرائم والجنليات، فلا توجد احصاءات منفردة للجرائم الأسرية في المجتمع الكويتي، وبالتالي فإن الباحث من خلال عرضه لجانب من هذه الإحصاءات يتبين له أن الجرائم التي تحدث في محيط الأسرة باعتبارها جزء من الجنايات والجنح المشار إليها في الجداول السابقة في ازدياد مستمر تبعاً لزيادة مستوى الجريمة في المجتمع الكويتي بصفة عامة، أضف إلى ذلك أن الاعداد المسجلة في وزارة العدل أقل من الواقع بكثير، وخاصة في ضوء عدم التبليغ عن الكثير من تلك الجرائم والجنليات والجنح التي تحدث داخل الأسر الكويتية، أو التصالح في كثيرا منها قبل أن تصل إلى علم السلطات الأمنية والنيابة العامة، هذا بالاضافة إلى أن ثقافة المجتمع الكويتي تمثل جانباً من الثقافة الذكورية العربية التي تعلي من شأن الذكور وتعطيهم سلطة أكبر قد يكون لهذه السلطة أيضاً تأثيرها في تقبل المجتمع الكويتي لبعض صور العنف التي يمارسها الرجال على الإناث وعدم النظر إلى مثل هذه الصور من الاعتداءات على أنها جرائم يجب أن يعاقب عليها الذكور.

ب- نوعية الجرائم الأسرية المنتشرة بالكويت وفقًا لتحليل مضمون صحيفة القبس:

استعان الباحث بتحليل مضمون صفحة "الأمن والمحاكم" في صحيفة القبس الكويتية خلال المدة من ١ نوفمبر ٢٠٢٢ حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣.

كشف تحليل مضمون الجرائم الأسرية المنشورة بصحيفة القبس خلال المدة من نوفمبر ٢٠٢٢ حتى ديسمبر ٢٠٢٣ عن وقوع عدد (٢٤) جريمة أسرية تم نشرها خلال تلك الفترة بالصحيفة. وقع منها (٨) جرائم في العاصمة، و (٧) جرائم في الفروانية، و(٤) في الجهراء، و(٣) في الأحمدي، و(١) مبارك الكبير، و(١) في حولي، مما يشير إلى أن أكبر تجمع لحدوث الجرائم الأسرية كان في العاصمة والفروانية كما أن الجرائم الأسرية وقعت في جميع مناطق الكويت.

أما من حيث أنواع الجرائم العائلية التي تم النشر عنها في صحيفة القبس فيمكن الاشارة إليها خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣) يوضح أشكال الجرائم الأسرية التي نشرتها صحيفة القبس في الفترة من ١ نوفمبر ٢٠٢٢ حتى ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٣

م	المتغيرات	ك	%
١	قتل عائلي	١١	٤٥.٩
٢	شروع في قتل	٢	٨.٣
٣	عنف وشجار	٥	٢٠.٨
٤	اغتصاب وهتك عرض	٢	٨.٣
٥	سرقه	١	٤.٢
٥	انتحار لأسباب عائلية	٢	٨.٣
	رشوة	١	٤.٢
	الإجمالي	٢٤	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٣) التي تشير إلى تحليل مضمون الجرائم الأسرية المنشورة في صحيفة القبس الكويتية أن ما يقارب من نصف تلك الجرائم كانت لجرائم القتل (١١ جريمة بنسبة ٤٥.٩٪) والشروع فيه (جريمتان بنسبة ٨.٣٪)، يلي ذلك جرائم العنف والشجار حيث بلغ عددها ٥ جرائم بنسبة ٢٠.٨٪ من جملة الجرائم المنشورة، ثم جرائم الانتحار لأسباب عائلية حيث بلغ عددها ٢ جريمة بنسبة ٨.٣٪، وجرائم الاغتصاب وهتك العرض حيث بلغ عددها ايضاً ٢ جريمة بنسبة ٨.٣٪، ثم جرائم السرقة والرشوة بعدد جريمة واحدة لكل نوع وبنسبة ٤.٢٪ لكل نوع منها من جملة الجرائم الأسرية المنشورة بصحيفة القبس ما بين نوفمبر ٢٠٢٢ وديسمبر ٢٠٢٣ والبالغ عددها ٢٤ جريمة.

وحول العلاقة بين الجناة والضحايا في الجرائم الأسرية التي نشرتها صحيفة القبس الكويتية، فيمكن أن نشير إلى تلك العلاقات خلال الجدول التالي:

جدول رقم ١ يظهر العلاقة بين الجناة والضحايا في الجرائم الأسرية المنشورة بصحيفة القبس

م	المتغيرات	الجاني		الضحية	
		ك	%	ك	%
١	زوجة	٢	٨	٦	٢٣
٢	زوج	٧	٢٩	٢	٨
٣	ابن	٣	١٣	٤	١٥
٤	ابنة	١	٤	٢	٨
٥	أخ	٤	١٧	١	٤
٦	أب	٢	٨	١	٤
٧	أم	٢	٨	٢	٨
٦	أخت	١	٤	٥	١٩
٨	ابن الأخ	–	–	١	٤
٩	والدة الزوجة	–	–	١	٤
١٠	الخادم أو الخادمة	٢	٨	١	٤
	الإجمالي	٢٤	١٠٠	٢٦	١٠٠

نستنتج من تحليل بيانات الجدول السابق رقم (٤) الذي يوضح طبيعة العلاقة بين الجناة والضحايا في الجرائم الأسرية المنشورة في صحيفة القبس خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٢٢ حتى ديسمبر ٢٠٢٣ أن العدد الأكبر من الجناة كان من نصيب الأزواج حيث بلغ عدد الأزواج الجناة ٧ أزواج بنسبة ٢٩٪ من جملة الجناة، يلي ذلك الأخ حيث بلغ أعدادهم ٤ بنسبة ١٧٪، ثم الابن بعدد ٣ جرائم وبنسبة ١٣٪، ثم الزوجة بعدد جريمتان والأب بعدد جريمتان والأم بعدد جريمتان والخادمة بعدد جريمتان، وأخيرا الأخت والابنة بجريمة لكل واحد منهما.

أما بالنسبة للضحايا فجاء في مقدمة الضحايا في الجرائم الأسرية الزوجة بعدد ٦ جرائم وبنسبة ٢٣٪ من جملة الضحايا، ثم الأخت بعدد خمسة جرائم وبنسبة ١٩٪، ثم الابن بعدد ٤ جرائم وبنسبة ١٥٪، ثم الزوج بعدد جريمتان والابنة بعدد جريمتان والأم بعدد جريمتان، ثم الأخ والأب ابن الأخ ووالدة الزوجة والخادم أو الخادمة بعدد جريمة لكل واحد منها.

وهو ما يختلف مع ما أشارت إليه دراسة (العتيبي، ٢٠١٦) إلى أن الآباء يحتلون المرتبة الأولى في التسبب بالجريمة العائلية، يليهم الإخوة، ثم زوجة الأب، ثم زوج الأم، ثم الأخوات، ثم الأقرباء الآخرون.

وحول الأسباب الرئيسي للجرائم الأسرية التي نشرتها صحيفة القبس خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٢٢ حتى ديسمبر ٢٠٢٣ فجاءت كما في الجدول التالي:

جدول رقم ٢ دوافع ارتكاب الجرائم الأسرية المنشورة في صحيفة القبس

م	المتغيرات	ك	%
١	خلافات مالية	٦	٢٥
٢	الشك في السلوك والغيرة	٤	١٧
٣	تناول المخدرات والمسكرات	٢	٨
٤	خلافات بسبب الطلبات الكثيرة للزوجة والأسرة	٣	١٣
٥	الانترنت والادمان الالكتروني	١	٤
٦	الخوف من الفضيحة أو العار	٣	١٣
٧	التعصب وكثرة الخلافات والتوترات في العلاقات الأسرية	٥	٢١
	الإجمالي	٢٤	١٠٠

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٥) والذي يوضح دوافع ارتكاب الجرائم الأسرية المنشورة في صحيفة القبس الكويتية خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٢٢ حتى ديسمبر ٢٠٢٣ أن في مقدمة دوافع وأسباب ارتكاب الجرائم الأسرية في المجتمع الكويتي المعاصر جاءت الخلافات المادية بعدد ٦ جرائم وبنسبة ٢٥٪، يلي ذلك التعصب وكثرة الخلافات والتوترات في العلاقات الأسرية بعدد ٥ جرائم وبنسبة ٢١٪، ثم الشك في السلوك والغيرة بعدد ٤ جرائم وبنسبة ١٧٪، ثم خلافات بسبب الطلبات الكثيرة للزوجة والأسرة بعدد ٣ جرائم وبنسبة ١٣٪، ثم الخوف من الفضيحة والعار بعدد ٣ جرائم وبنسبة ١٣٪، ثم تناول المخدرات والمسكرات بعدد ٢ جريمة وبنسبة ٨٪ وأخيرا الانترنت والادمان الالكتروني بعدد واحد جريمة وبنسبة ٤٪ من جملة اسباب ارتكاب الجرائم الأسرية المنشورة في صحيفة القبس والبالغ عددها ٢٤ جريمة اسرية.

من خلال النتائج السابقة، يتضح أن الجرائم الأسرية طبقاً لما تم تحليله في صحيفة القبس الكويتية منتشرة في جميع أرجاء ومناطق الكويت وإن كانت متركزة في العاصمة والفروانية، كما أن جرائم القتل والشروع فيه أكثر أنواع الجرائم نشراً في صحيفة القبس يلي ذلك جرائم العنف والشجار أما عن أسباب ودوافع ارتكاب الجرائم الأسرية في المجتمع الكويتي طبقا لما تم نشره في صحيفة القبس فجاءت الخلافات المادية في مقدمة هذه الأسباب تليها التوترات في العلاقات الأسرية.

ثامناً- أهم النتائج التي كشفت عنها الدراسة:

أ- بالنسبة للنتائج التي كشف عنها تحليل الاحصاءات الجنائية:

- أوضح تحليل الإحصائيات الجنائية الكويتية أن مستوى الجريمة (الجنايات والجنح والمخالفات) في المجتمع الكويتي في ازدياد طبقا لما نشرته احصاءات وزارة العدل الكويتية، حيث وصل عدد الجنليات عام ٢٠٢٢ إلى ١٠٩٥٩ جريمة، وقد تنوعت هذه الجنليات حيث جاء في مقدمة هذه الجنايات البنوك والشيكات بدون الرصيد ٣٣.٦٪، يلي ذلك جنايات المخدرات والمؤثرات العقلية ٢٨.٨٪، يلي ذلك جنليات الاعتداء على المال ١٦.٦٪، ثم جنليات القتل والاعتداء على النفس ٨.٢٪، ثم جنايات الخطف والحجز ٣.٥٪، وأخيرا جنايات الاعتداء على العرض والسمعة ٣.٣٪ من جملة الجنايات المعروضة على النيابة العامة خلال عام ٢٠٢٢.
- أشار تحليل الاحصاءات الرسمية إلى أن إدارة الاحصاء في وزارة العدل الكويتية لم تفرد للجرائم الأسرية قسم خاص من الاحصاءات الجنائية بل جمعته مع غيره من الجرائم والجنايات، فلا توجد احصاءات منفردة للجرائم الأسرية في المجتمع الكويتي، وبالتالي فإن الباحث من خلال عرضه لجانب من هذه الاحصاءات يتبين له أن الجرائم التي تحدث في محيط الأسرة باعتبارها جزء من الجنايات والجنح المشار إليها في في ازدياد مستمر تبعاً لزيادة مستوى الجريمة في المجتمع الكويتي بصفة عامة، أضف إلى ذلك أن الاعداد المسجلة في وزارة العدل أقل من الواقع بكثير، وخاصة في ضوء عدم التبليغ عن الكثير من تلك الجرائم والجنايات والجنح التي تحدث داخل الأسر الكويتية، كذلك يتم التصالح في كثيرا منها قبل أن تصل إلى علم السلطات الأمنية والنيابة العامة، هذا بالإضافة إلى أن ثقافة المجتمع الكويتي تمثل جانباً من الثقافة الذكورية العربية التي تعلي من شأن الذكور وتعطيهم سلطة أكبر قد يكون لهذه السلطة أيضاً تأثيرها في تقبل المجتمع الكويتي لبعض صور العنف التي يمارسها الرجال على الإناث وعدم النظر إلى مثل هذه الصور من الاعتداءات على أنها جرائم يجب أن يعاقب عليها الذكور.

ب- بالنسبة للنتائج التي كشف عنها تحليل مضمون الجرائم الأسرية المنشورة في صحيفة القبس في الفترة من نوفمبر ٢٠٢٢ حتى ديسمبر ٢٠٢٣:

- كشف تحليل مضمون الجرائم الأسرية المنشورة عن وقوع عدد (٢٤) جريمة أسرية تم نشرها خلال تلك الفترة بالصحيفة، وقع منها (٨) جرائم في العاصمة، و (٧) جرائم في الفروانية، و(٤) في الجهراء، و(٣) في الأحمدي، و(١) مبارك الكبير، و(١) في حولي، مما يشير إلى أن أكبر تجمع لحدوث الجرائم الأسرية كان في العاصمة والفروانية كما أن الجرائم الأسرية وقعت في جميع مناطق الكويت.

- أما من حيث أنواع الجرائم الأسرية التي تم النشر عنها في صحيفة القبس فتبين أن ما يقارب من نصف تلك الجرائم كانت لجرائم القتل والشروع فيه، يلي ذلك جرائم العنف والشجار، ثم جرائم الانتحار لأسباب عائلية، وجرائم الاغتصاب وهتك العرض، ثم جرائم السرقة والرشوة.
- حول العلاقة بين الجناة والضحايا في الجرائم الأسرية فتبين أن العدد الأكبر من الجناة كان من نصيب الأزواج، يلي ذلك الأخ، ثم الابن، ثم الزوجة والأب والأم؛ أما بالنسبة للضحايا فجاء في مقدمة الضحايا في الجرائم الأسرية الزوجة، ثم الأخت، ثم الابن، ثم الزوج والأم، ثم الأخ والأب وابن الأخ ووالدة الزوجة والخادم أو الخادمة.
- بالنسبة للسبب الرئيسي لارتكاب الجرائم الأسرية المنشورة بالصحيفة جاءت الخلافات المادية، يلي ذلك التعصب وكثرة الخلافات والتوترات في العلاقات الأسرية، ثم الشك في السلوك والغيرة، ثم خلافات بسبب الطلبات الكثيرة للزوجة والأسرة، ثم الخوف من الفضيحة والعار، ثم تناولِ المخدرات والمسكرات وأخيرا الانترنت والادمان الالكتروني.

تاسعاً- توصيات الدراسة:

- هناك حاجة ملحة لطرح موضوع جرائم القتل في المحيط العائلي بمزيد من البحث والدراسة حيث إن هذا الموضوع يحتاج لطرح علمي متعدد الجوانب.
- إجراء دراسات علمية حول تأثير التغير الاجتماعي على الجرائم الأسرية.
- ضرورة عمل ندوات في المدارس والجامعات لتثقيف الشباب ببناء الأسرة ومخاطر الجرائم الأسرية والمشكلات التي تواجه الأسرة وكيفية التغلب عليها.
- ضرورة واستمرارية الرقابة الأسرية على الأبناء بعدم تركهم فترات طويلة في الشارع ومساعدتهم على حسن اختيار اصدقائهم وذلك لوقايتهم من الوقوع في بؤرة تعاطي وإدمان المخدرات أو توزيعها والاتجار فيها.
- وضع خطط علاجية لاحتواء النزاعات الاسرية.
- تبني وسائل الاعلام برامج توعوية تواجه المشاكل المعاصرة التي تواجه الأسرة ومنها ادمان وتعاطي المواد المخدرة والجرائم التي تحدث في محيط الأسرة.
- ضرورة توفير الجو الأسري المستقر المبني على الحوار بين أفراد الأسرة.
- ضرورة تبين برامج واضحة من قبل الحكومة ووسائل الاعلام والمنظمات الأهلية تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية الحياة الأسرية وضرورتها وكذلك بالواجبات والمسئوليات الأسرية، كما تعمل على التوعية بمخاطر الجرائم الأسرية.
- تفعيل دور الأسرة والمدرسة في متابعة المتغيرات السلوكية للأبناء، محاولة احتواء الأبناء والتدخل المبكر لتقويم السلوك، وتوفير الرعاية النفسية والتربوية والسلوكية للأبناء، وغرس القيم الدينية والأخلاقية في نفوس أبناء الجيل الصاعد، والاهتمام بهوايات الأبناء واستثمار وقتهم بما يعود عليهم بالنفع.

المراجع المستخدمة في البحث:

١. الجوهري، عبدالهادي(٢٠٠١) أصول علم الاجتماع. الإسكندرية: المكتبة الجامعية، ٢٠٠١.
٢. الجوهري، محمد (١٩٨٤) المدخل إلى علم الاجتماع، ط١، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
٣. الحسن، إحسان(٢٠٠١)،علم الإجرام، دراسة تحليلية عن دور العوامل الاجتماعية في الجريمة، العراق، منشورات جامعة بغداد.
٤. الخشاب، مصطفى(٢٠١٠)، دراسات في الاجتماع العائلي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
٥. الغطريفي، بدر(٢٠٠٦)، العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة في سلطنة عمان، دراسة اجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
٦. القهوجي، علي عبد القادر، والشاذلي، فتوح عبد الله(٢٠١٧)،علم الإجرام والعقاب، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
٧. بن عون، بودالي وآخرون(٢٠١٧)، التربية الأسرية ودورها في وقاية الأبناء من الجريمة: قراءة سوسيولوجية، المؤتمر الدولي المحكم: الجريمة والمجتمع، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – السناسل(الأردن).
٨. خموين، فاطمة الزهراء(٢٠٢١)، الأسرة والجريمة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست – معهد الحقوق والعلوم السياسية(الجزائر)، مج٨, ع٢ .
٩. سليمان، سليمان عبد المنعم(٢٠٠١)، أصول علم الإجرام القانوني، القاهرة، دار الجامعة الجديدة للنشر.
١٠. شريف، السيد عبدالقادر(٢٠٠٢)، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، القاهرة ، دار الفكر العربي.
١١. شفيق، محمد (٢٠٠٢). البحث الاجتماعي– الأسس والخطوات المنهجية الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث.
١٢. عبدالله، نوري(٢٠١١)، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، ٢٣(١).
١٣. غيث ، محمد عاطف(٢٠٠٦)، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
١٤. منصور، عبد المجيد سيد أحمد(١٤٠٦ه) الإدمان – أسبابه ومظاهره والوقاية والعلاج (المملكة العربية السعودية : مركز أبحاث مكافحة الجريمة ١٨ ، وزارة الداخلية ، مرشد الإجراءات الجنائية . الرياض ، الإدارة العامة للحقوق .
١٥. نخبة من المتخصصين(٢٠٠٨،) علم الاجتماع الأسري، القاهرة، الشركة العربية المتحدة،
١٦. وزارة العدل الكويتية (٢٠٢٢): الكتاب الاحصائي السنوي لعام ٢٠٢١، مطبوعات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاحصاء، ٢٠٢٢.

1- Bryan Strong, et al.; "The marriage and family experience". Second ed., san Francisco. west publishing co, 1983.
2- Klinteberg, B.a., Almquist, Y.&, Beijer, U. Family psychosocial characteristics influencing criminal behavior and mortality - possible mediating factors: a longitudinal study of male and female subjects in the Stockholm Birth Cohort. BMC Public Health 11, 756 (2011).
3- Joan Ferrante; "Seeing Sociology: An Introduction". Australia: Wadsworth Cengage Learning, 2011.
4- John J. Macionis and Ken Plummer; "Sociology: A Global Introduction". 4th ed., London: Pearson Education Limited, 2008.